أحمد الفضل: طالبت بإيجاد حل لجمعية الشفافية وليس حلها

أكد النائب أحمد الفضل أن التبرعات التي جمعتها جمعية الشفافية يزيد عن مليون دينار، وأن الجمعية لا تقوم بالدور المطلوب.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه لم يطالب بحل جمعية الشفافية وإنما بإيجاد حل لها لأننا نحتاج إلى جمعيات تقوم بالرقابة والمتابعة. وأشار إلى أن وزيرة الشؤون ذكرت بشأن التحقيق مع رئيس الجمعية أنه قال إن الجمعية تعتمد على بيانات جمعية الشفافية الدولية، فلماذا يتم جمع هذه التبرعات؟

وتساءل الفضل» لماذا يقدم الحرس الوطني تبرعات لجمعية الشفافية؟ والغريب أن ترتيب الحرس ارتفع في تقييم الجمعية بعد التبرع لها «.

وحذر من أنه سوف يستجوب وزيرة الشؤون في حال لم تعالج هذا الأمر وأنه إذا تقدم باستجواب لن يقبل بمشاركة أحد، ولا يريد مساعدة أحد. وقال « أنا لا يهمني الضغط على الوزيرة بل يهمني تغيير النهج، وأريد أن أوصل لولي الأمر أن بعض الوزراء تعتقد فيهم الصلاح وهم عكس ذلك، وربما لديهم مشكلة «. وأعرب الفضل عن اعتذاره عن بعض العبارات التي صدرت منه في حق وزير المالية وبعض النواب مشيرًا إلى أنها زلة لسان وأن زملاءه النواب لهم قيمة كبيرة في اللجان التي يشاركون بها.

يبحث تشكيل لجنة تحقيق بمحاور استجواب وزير النفط

مجلس الأمة ينظر اليوم في قانون التقاعد وانتهاء الخدمة لإدارة التحقيقات

جانب من جلسة سابقة لمجلس الأمة

الوزير بخيت الرشيدي خلال جلسة مجلس الأمة

ينظر مجلس الأمة الكويتي في جلسته العادية اليوم الثلاثاء و غداً الأربعاء بنودا عدة أبرزها التصويت على اقتراح قانون خفض سن التقاعد في مداولته الثانية واقتراحات قوانين الترقيات وانتهاء الخدمة للإدارة العامة للتحقيقات وتشكيل لجنة تحقيق بمحاور استجواب وزير (النفط).

ويتضمن جدول أعمال الجلسة النظر في الاقتراح بقانون بتعديل بعض مواد قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد الاختياري للرجل والمرأة دون شرط السن وعدم التمييز بين امرأة وأخرى في الحالة الاجتماعية عند التقاعد والذي سبق للمجلس ان أقره في المداولة الأولى.

ويشتمل جدول الأعمال على الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية بشأن الترقيات على أساس الأقدمية بمراعاة الكفاءة والمعاشات التقاعدية ومكافأة انتهاء الخدمة.

ويستهل المجلس أعماله بالتصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة والنظر في اقتراح تشكيل لجنة تحقيق فيما ورد بمحاور استجواب وزير النفط وزير الكهرباء والماء والذي قدم في جلسة الأول من مايو الحالي.

ويحتوي جدول الأعمال على مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 إضافة إلى اعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية 2016/2017 وربط ميزانية الهيئة للسنة المالية 2018/2019.

ويشمل جدول أعمال الجلسة مواصلة النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017 – 2019/2020) نحو تنمية مستدامة تطبيقا لنص المادة (98) من الدستور.

ويضم جدول الأعمال تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومنها قانون الجزاء وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين والخدمة المدنية إضافة إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية عن مشكلة العمالة الفلبينية. وأدرج على جدول أعمال الجلسة أيضا تقارير اللجان البرلمانية عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها بشأن التعيين بالوظائف القيادية والمحكمة الدستورية والاذن للحكومة بعقد قروض عامة وأخذ مبلغ من الاحتياطي العام وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية والهبات والمنح والمساعدات الخارجية.

ويحتوي الجدول أيضا طلبات لتشكيل لجان تحقيق بشأن مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة فيها وبشأن حريق (اليخت) وتجارة الإقامات وشركة استقدام العمالة المنزلية إضافة إلى تقارير لجان عن طلبات التحقيق ومنها تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية.

ويناقش مجلس الأمة كذلك تقارير اللجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها ومن أهمها التأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف المالية وإعادة النظر في أسعار البنزين وتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية والنظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وضمن البنود المدرجة أيضا تقارير اللجان عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها بشأن التعاون القانوني والقضائي مع مصر ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني مع العراق والمحاكمات الجزائية والفحص الطبي قبل إتمام الزواج وتعديل قانون الجنسية وحماية المواطنة والهوية الوطنية.

كما ادرج على جدول الجلسة تقارير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية بشأن اتفاقية مع حلف شمال الأطلسي (ناتو) حول إنشاء ووالية وتشغيل المركز الإقليمي الخاص بالناتو ومذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن دعم تنفيذ خطة عمل مكتب مبعوث الأمين العام الخاص بالشباب. ويضم الجدول تقارير أخرى للجنة (الخارجية) البرلمانية بشأن اتفاقية للتعاون الفني مع اليابان واتفاقية مع الصين تقضي بإنشاء (المركز الثقافي الصيني في الكويت) وبروتوكولين لتعديل اتفاقية مع تركيا لتجنب الازدواج الضريبي واتفاقية مع بنغلاديش حول الموضوع ذاته.

وشملت التقارير عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين أيضا تحويل الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والمساعدات العامة وتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت. وينظر المجلس أيضا في تقارير لجنة الشباب والرياضة البرلمانية بشأن الاستثمار الرياضي والاحتراف وإضافة مواد جديدة إلى المرسوم بالقانون المتعلق بالهيئات الرياضية إضافة إلى التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف وكذلك إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات واللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.

وأدرج على جدول الأعمال كتاب موجه من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق بشأن موافقة مجلس الأمة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء ب»قيام هيئة مكافحة الفساد بفتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006 وتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تلك التجاوزات والتنسيق مع كل الجهات المعنية في الدولة». ومن كتب الحكومة المدرجة على الجدول كتاب موجه من وزير المالية لإعداد تقرير شامل وخطة لمعالجة ما ورد في رسالة عضو مجلس الأمة رياض العدساني بشأن حساب العهد والأرباح المحتجزة والديون المستحقة للحكومة.

«التشريعية» توافق على تعديلات قانوني «تنظيم مهنة المحاماة» و«التأمينات الاجتماعية»

جانب من اجتماع لجنة التشريعات

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس الاثنين على اقتراح بقانون بشأن تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة، واقتراح خاص بتعديل المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وجهت في اجتماعها السابق الدعوة لجمعية المحامين ورؤسائها السابقين واستمعت لآرائهم في هذا الشأن وأخذت بالكثير من تلك الآراء.

وهنأ السبيعي المحامين بإقرار اللجنة التشريعية المقترح الخاص بهم بما يواكب التطورات الحاصلة حاليًا، وخاصة أن القانون الحالي مضى عليه وقت طويل وهناك عقبات قانونية ودستورية تعيق تطبيق بعض نصوصه.

وأشار إلى أن التعديلات تتضمن ما يتعلق بحصانة المحامين وأتعابهم ومركز التطوير والتدريب ومركز تحكيم المحامين وأمور مهمة أخرى لتنظيم المهنة، معربًا عن أمله في أن يتم إدراج التقرير على أقرب جلسة لمجلس الأمة من أجل إقراره.

وأوضح أن اللجنة أقرت مقترحًا بشأن تعديل المادة الخامسة من قانون التأمينات الاجتماعية، والذي ينص على استبدال ممثل غرفة التجارة في مجلس إدارة المؤسسة بممثل عن وزارة التجارة.

وأضاف «وصلتنا رسالة من رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد يطلب فيها الاستعجال في هذا الاقتراح، وقد أحلناه للجنة المالية بناء على طلبه».

وكشف السبيعي من جهة أخرى عن موافقة اللجنة من الناحيتين الدستورية والقانونية على 3 اقتراحات تتعلق بهيئة الزراعة وأحالتها إلى اللجنة المختصة، منها اقتراح بخفض مدة السماح بنقل ملكية الحيازة إلى سنة واحد بدلًا من 5 سنوات.

وبين أن اللجنة ناقشت عددا من الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل قانون الأحوال الشخصية الجعفرية بحضور أحد المحامين، ورأي القضاء بشأن هذه الاقتراحات، موضحًا أن النقاش انصب على المواد المختلف عليها.

وذكر أن الاقتراحات تتضمن ما يقارب 540 مادة وتنحصر الخلافات الجوهرية على 20 مادة منها فقط وخلافات شكلية على 40 مادة تقريبًا، مشيرًا إلى أن اللجنة أجلت استكمال النقاش إلى الاجتماع المقبل.

تسريع «الانتقائية» على التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية

لجنة الميزانيات: الحكومة قررت تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى عام 2021

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

أكدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس أن الإيرادات في ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة تقدر بـ15 مليار دينار منها 13 مليار دينار إيرادات نفطية .

وذكرت اللجنة أن ضريبة القيمة المضافة سيتم تأجيل تطبيقها في الكويت حتى سنة 2021 ، وأن وزارة المالية رأت ضرورة تسريع إجراءات الضريبة الانتقائية على بعض السلع المنتقاة كالتبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية.

وقال رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد إن اللجنة ناقشت مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية الجديدة 2018/2019 – الإيرادات توجيه (1) .

وأضاف أن مسؤولي مؤسسة البترول أوضحوا أنه بعد دراسة أساسيات السوق والمخاطر ومتوسطات أسعار البرميل في دول المنطقة اقترحت أن يكون سعر البرميل في الميزانية الجديدة 50 دولارا.

وأوضح أنه رغم التحسن النسبي في أسعار النفط الحالية المدفوعة بسبب بعض التوترات السياسية والتزام الدول سواء من منظمة أوبك أو خارجها بالاتفاقية المبرمة بينهم سابقا بخفض انتاج النفط إلا ان المخاوف من انخفاض الأسعار ما زالت قائمة.

وبين أن توقعات الوكالات الدولية والبنوك العالمية والمستشارين تشير إلى أن اسعار النفط في سنة 2019 ستكون أقل نسبيا مما هي عليه حاليا ما يستدعي التحوط في تقدير سعر البرميل في الميزانية.

وأفاد بأن الإيرادات في ميزانية الدولة للسنة المالية الجديدة تقدر بـ15 مليار دينار منها 13 مليار دينار إيرادات نفطية ، بعد خصم تكاليف الإنتاج والمقدرة بنحو 2.3 مليار دينار.

وقال إن اللجنة أكدت الدراسة الفنية التي قامت بها وزارة المالية في استبعاد تكاليف تقدر 400 مليون دينار كمصروفات مستردة يفترض عدم تضمنها وفق رأي وزارة المالية ، وعلى أن يقوم ديوان المحاسبة بتحديث الدراسة لتكلفة انتاج البرميل.

وأضاف عبد الصمد أنه فيما يخص الإيرادات غير النفطية فقد زادت تقديراتها فيما يخص الضرائب والرسوم لتصل الى 551 مليون دينار بزيادة قدرها 11 % عن السنة المالية السابقة.

وبين أن الزيادة جاءت بسبب دخول العقود الإنمائية مثل المطار الجديد والمدن الاسكانية بمراحل تنفيذية متقدمة ما انعكس على تقدير هذه الإيرادات.

وذكر عبد الصمد أن اللجنة استوضحت عن تطورات المرئيات بشأن ضريبة القيمة المضافة والتي تبين تأجيل تطبيقها في دولة الكويت حتى سنة 2021.

وأفاد بأن الوزارة رأت ضرورة تسريع إجراءاتها فيما يخص الضريبة الانتقائية على بعض السلع المنتقاة كالتبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية والتي من المتوقع أن تزيد إيرادات الخزانة في حال تطبيقها بـ200 مليون دينار مع وجود تأثيرات إيجابية على جوانب غير مادية كالصحة العامة وغيرها.

وأشار إلى المبالغ التي تم تحصيلها فيما يخص رسوم الأراضي الفضاء خاصة أنه سبق أن أشارت إلى وجود مبالغ لم يتم تحصيلها لعدد من الأفراد المتخلفين عن السداد وامتناع وزارة المالية سابقا عن تزويد اللجنة بأسمائهم.

وبين أن اللجنة التشريعية حسمت دستورية طلب اللجنة حيال هذا الأمر ، ما يقتضي التنسيق الجيد مع الجهات المعنية لتحصيل ما للخزانة العامة من مستحقات خاصة أن هذا القانون يهدف إلى تحرير الأراضي الفضاء غير المستغلة.